**جامعة 8 ماي1945قالمة**
**كليةالعلومالإنسانيةوالاجتماعية**

**المؤتمر الدولي: المدينة والتحديات الديمغرافية**
يوم 14 نوفمبر 2023

داخلة عنوان:

# اعتماد استراتيجية المدن الجديدة في استيعاب التحديات الديمغرافية: مقاربة اجتماعية

إعداد

أ.د قلاتي ونة
مخبر الدراسات القانونية البيئية
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

أ.د شري اضية
مخبر الدراسات القانونية البيئية
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

mecheri.radia@univ-guelma.dzmeguellati.mouna@univ-guelma.dz

**مقدمة:**

يتجه العالم لأن يتعا ل ع الزيادة السكانية المتواصلة؛ استحداث أشكال جديدة ن نظم الإسكان، تعمل على استيعا ها ضمن التوسع العمراني الأفقي والعمودي، وقد ظهرت خلال العقود الأخيرة استراتيجيات ناء دن جديدة كآلية عتمدة عبر دول العالم، تتجه إلى تخفيف الضغط عن المدن القديمة، وتسمح التغلب على شاكل التركّز الحضري المفرطالذي يتسبب في إنهاك البنى التحتية للمدن، و ضاعفة حدة شكلات الصحة والفقر والبطالة والتعليم، ل يمتد الأ ر إلى تشويه الجانب الجمالي للمدن العريقة، التي تمت حاصرتها البناء الفوضوي في شكل عشوائياتوأحياء قصديرية،صا ت ؤ ة للتهديد المجتمعي، وقد اعتمدت الدولة في را جها السكنية إزاء هذا الوضع على سياسة تمحو ت حول تغطية الطلب على السكن في المقام الأول، في حاولة واكبة الزيادة السكانية واحتوائها عمرانيا، وفي هذا الإطا اتضح عدم التناسب في التوزع العمراني ين ناطق الوطن، وتفاوت قد ات التغطية

السكنية، □ع الاستمرا□ في طرح أز□ة سكن حادة تشغل كافة المواطنين. وفي هذا الإطا□ حاولت الجزائر التصدي للمشاكل التي تعيشها المدن عبر عقود □ن الاستقلال، وذلك □ن خلال تجسيد استراتيجية المدن الجديدة، التي تتوجه نحو تنظيم التنمية العمرانية، □ا□تصاص التكدس السكاني في المدن الكبرى، □إقا□ة □ناطق سكنية □تكا□لة، والتعمير الوقائي كأسلوب يهدف إلى تعزيز الأ□ن و□واجهة المخاطر المختلفة، وفي الوقت ذاته تحقيق التقدم والرفاهية المنشودة لسكان تلك التجمعات،يدفعنا هذا التطلع إلى طرح الإشكال التالي:

**المحور الأول: ماهية المدن الجديدة:**

عمد المشرع الجزائري إلى تبني استراتيجية واعدة لإنشاء وتهيئة المدن الجديدة، وذلك لمسايرة و□راقبة التوسع العمراني للمدن □ن جهة، وكبح وتيرة البناء الفوضوي والتصدي للتلوث البصري الذي يشوه واجهة المدن الكبرى □ن جهة أخرى، حيث تشكل المدن الجديدة □ركز توازن اجتماعي واقتصادي فعال في تحقيق التنمية المستدا□ة.

**أولا: مفهوم المدن الجديدة:**

تستخدم اصطلاحات عديدة لوصف المجتمعات العمرانية الجديدة، □ثل المجتمع الجديد أو المدن الجديدة، ويستعمل هذا الأخير في تسمية العديد □ن المجتمعات العمرانية التي تختلف عن □عضها البعض، □ن ناحية الأهداف الوظيفية والحجم، وتؤثر □ا□طبع على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، أو الأقاليم الموجودة فيه،

تُعرّف المدن الجديدة على أنها: **"مجتمع له مقومات المجتمع القديم، من حيث بناء النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة لبقائه، أنشئ من خلال إرادة إنسانية مخططة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، للتغلب على المشاكل التي طرحها المجتمع القديم".** (1)

يتم النظر إلى المدينة الجديدة □أنها جزء □ن الظاهرة الحضرية، والمدينة لا تد□ك خصائصها دون التطرق إلى علاقتها □القرية، فالمدينة تنتزع فائض قوة العمل في الريف وفائض □نتجات الريف، و□التالي هناك علاقة قوة قائمة □ين القرية والمدينة، والمدينة الجديدة هي تجمع عمراني جديد نا□ع □ن حاجة إقليمية، نتجت □ن د□اسة على المستوى الوطني للدولة، وذلك لحل □شكلات □عينة سواء عمرانية-اقتصادية-سياسية-اجتماعية-□يئية-سكانية، ويتمتع سكانها □ستويات □رتفعة □ن كافة □جالات الخد□ات، ويتم اختيا□ □وقع المدينة الجديدة، وتحديد نوعيتها وحجمها □ناء على عدد □ن الد□اسات، □دعا □ن المستوى الوطني، ووصولا للمستوى المحلي.(2)

إنّه لا يجب في تعريف المدن الجديدة أن يتم إهمال الجوانب الحيوية للمدينة الجديدة، □ثل العوا□ل الاقتصادية التي تقوم عليه المدينة، و□ن ذلك أهمية وجود قاعدة اقتصادية تقوم عليها المدينة، أو تقوم □استغلال الأيدي العا□لة، وتوظيف السكان، كما أنه يتوجب الإشا□ة إلى □قو□ات المدينة، □ن توافر البنية الأساسية والتخطيط العمراني الجيد، □ع ضرو□ة التعرض لأهمية النواحي البيئية للمدينة. (3)

□ن □ين التعريفات التي جرى تقديمها للمدن الجديدة أنّها:" **عبارة عن وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة والنطاق، مقسّمة إداريا، ويقوم نشاطها على الصناعة والتجارة، وتقلّ فيها نسبة المشتغلين بالزراعة، وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات، وتمتاز بكثافتها السكانية، وسهولة المواصلات بها، وبتخطيط مرافقها ومبانيها، وتتميز فيها الأوضاع والمراكز الاجتماعية الطبقية."**(4)

الملاحظ على هذا التعريف أنّه □كز على الجانب المعما□ي والهندسي، وأيضا الجانب الوظيفي والديمغرافي، وأخيرا الجانب الاجتماعي المتمثل في العلاقات الاجتماعية □ين الأفراد، والتي تحدد نمط الحياة الحضرية التي يعيشونها.

□ن أهم التعريفات التي قد□ت أيضا للمدن الجديدة، تعريف الاتحاد الدولي للاتصالات، حيث عرّفها □أنها □دن □بتكرة تستخدم تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات، لتحسين نوعية الحياة وكفاءة العمليات والخد□ات الحضرية والقد□ة على المنافسة، وتلبي في الوقت ذاته احتياجات الأجيال الحالية والقا□ة، فيما يتعلق □الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية. (5)

عرّفت المادة 4/03 من قانون 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة المدينة الجديدة بأنها :" **تجمع حضري مبرمج بكامله في موقع خال أو انطلاقا من خلية أو خلايا سكنية موجودة، من**

**أجل إعادة توازن البيئة العمرانية من جهة وإعادة توزيع السكان من جهة أخرى، مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية لكل منطقة"**[6]،

ثم عاد المشرع في القانون رقم 08/02 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها ليعرّف المدن الجديدة بدقة أكثر من تلك الواردة بالقانون 20/01 حيث نصت المادة 02 من القانون رقم 08/02 بأنها:" **كل تجمع بشري ذو طابع حضري يبني في موقع خال، أو يستند إلى عدة نوى سكنية موجودة وهي تشكل مركز توازن اجتماعي وبشري، بما يوفر من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز المتوفرة"**([7])

باستقراء هذين النصين؛ يتّضح لنا أنّ المدينة الجديدة هي مركز تتفاعل فيه مجموعة من العوامل، وليست مجرد حشد عدد من السكان، بالإضافة إلى وجوب توافر الجانب الاجتماعي بكل مشتملاته، المتمثلة في السكن والعمل والترفيه.

وعرفتها المادة 03 من قانون 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة بأنها:" **تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية**".[8]

الملاحظ على هذا التعريف أنّ المشرع الجزائري تمكّن من تحديد معنى شامل ودقيق للمدن الجديدة، أكثر من تلك الواردة بالقانون 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الذي يشوبه نوع من الغموض والتعقيد، حيث جاء قانون 06/06 بالعناصر الرامية إلى تحديد سياسة المدينة، من خلال تحديد مبادئ سياسة المدينة التي يجب احترامها في إنشاء المدن، وقام بتحديد تعريف لها مع اعتماد تصنيف نمطي لهذه المدن، وتحديد الأهداف المتوخاة من إنشائها، وتحديد مختلف الفاعلين والمتدخلين في إنشائها ضمن أطر قانونية.

على ضوء التعاريف المقدمة يتّضح لنا أنّ المشرّع الجزائري، أخذ بشأن معايير تكييف المدن الجديدة بمعيارين: هما معيار التعداد السكاني " الإحصائي" والمعيار الوظيفي، وبذلك نخلص إلى القول بأنّه مهما اختلفت هذه التعاريف، فإنّ المضمون العام لها يدور حول كون المدن الجديدة تجمعا حضريا يضم مجموعة كبيرة من السكان، ويتميز بالتخطيط البارز في توزيع المرافق والخدمات، وبسهولة المواصلات، وبالتخصص الوظيفي، وغيرها من خصائص الحياة العصرية في المدينة.

**ثانيا:-عناصر تكوين المدن الجديدة:**

إن مسألة إنشاء مدينة جديدة أو استحداث تتكامل فيها العديد من المقومات نذكرها على النحو التالي:

أ –**التجمع السكاني:** نظرا للتوسع السكاني السريع وضغطه على الاقتصاد خاصة في المدن الكبرى، أعطيت الأولوية لإقامة مدن جديدة غير بعيدة عنها لاستيعاب جزء من الفائض السكاني[9]، والتعامل بكفاءة مع الكثافة السكانية التي تتمركز في هذا الفضاء الجديد، تحقيق احتياجاتها الراهنة، وحفظ حقوق الأجيال القادمة، وبالنسبة للمدن الجديدة المبرمجة في الجزائر؛ فقد تم تحديد عدد السكان حسب وظيفة كل مدينة، فالمدن الجديدة المنوطة بها كبح التوسع الحضري يتراوح عدد سكانها بين 150000، 200000 نسمة، مثل المدينة الجديدة وينان، والمدينة الجديدة لسيدي عبد الله، أما المدن الجديدة المختصة بإعادة التوازن الإقليمي، والتي تخص كل من المدينة الجديدة وغزول وإدغاسن، فقدرت الكثافة السكانية بها

□ين 50000 و400000، و□النسبة لمدن الجنوب والمتكفلة□التنمية المستدا□ة، فقد□ت□ها الكثافة السكانية كمرحلة أولية□ين 10000 و80000 نسمة، على أن تتوسع□ستقبلا[10].

**ب-الطابع الحضري:** يقصد□الط□ع الحضري خلق فضاء تتوازن فيه الإ□كانيات الاجتماعية، الاقتصادية، والبشرية،□ما يوفره□ن فرص التشغيل والإسكان والتجهيز، فلا يمكن اعتبا□ أي تجمع لعدد □ن السكان يشكل□دن جديدة،□عضرو□ة اختيا□ وتحديد□وقع□ناسب للمنطقة الحضرية المقصودة، وهذا □عد إجراء الد□اسات الهندسية المختلفة، ود□اسات الجدوى□ع الأخذ□عين الاعتبا□ جميع عوا□ل التوزيع الجغرافي السكاني والعوا□ل الاجتماعية والإدا□ية والثقافية والسياسية والعناصر المختلفة للجذب السكاني[11]، واشترط المشرع اختيا□ الموقع الخال كقاعدة أساسية لإقا□ة المدن الجديدة، واشتراط الموقع الخالي كان لعدة أسباب، الأول لكبح نمو المدن الكبرى وتضخمها، والثاني أنّ إنشاء□دينة جديدة□ناء على تصو□ سبق فوق□وقع خال، يسهّل تجسيد هذا البرنا□ج، فالأ□اضي الفا□غة تساعد على تجسيد□دينة □نظمة□ن حيث التعمير، و□توازنة□ن حيث الهيكلة،□أن تتوفر على السكنات، الإدا□ات، الأسواق، المدا□س، المستشفيات، أ□اكن الترفيه، المساحات الخضراء،□ع توزيع هذه المرافق توزيعا□نطقيا وذلك □تقريب□رافق الخد□ات□ن المجمعات السكانية لتحسين□ستوى□عيشة المواطن،□ينما تبر□ج المصانع □عيدا عن السكنات للحفاظ على البيئة وعلى صحة المواطن، كما يتيح الموقع الخالي إ□كانية المحافظة على الأ□اضي الفلاحية.[12]

**ج-التوازن الوظيفي:** لقد جاءت المادة 02□ن القانون 02-08 واضحة في تحديدها لوظيفة المدينة الجديدة، حيث نصت على أنّه:" **تشكل المدن الجديدة مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري، بما يوفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز**"، يظهر□ن نص المادة أنّ المدينة الجديدة هي□ركز تتفاعل فيه□جموعة□ن العوا□ل وليست□جرد حشد لعدد□ن السكان،□الإضافة إلى الجانب الاجتماعي □كل□شتملاته المتمثلة في العمل، السكن، والترفيه. [13]

**د-العقار:** تطبيقا لأحكام القانون 90-25 المتعلق□التوجيه العقا□ي، لا يمكن إنشاء هذه المدن□صفة كلية أو جزئية فوق أ□اض صالحة للز□اعة، وذلك□راعاة للأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة□التهيئة العمرانية، الرا□ية إلى تحديد القواعد العا□ة، التي تنظم إنتاج الأ□اضي القا□لة للتعمير، وتكوين وتحوير الإطا□ المبني في إطا□ التسيير الاقتصادي للأ□اضي، والموازنة□ين وظيفة السكن والفلاحة والصناعة، وأيضا وقاية المحيط والأوساط الطبيعية والمناظر، والتراث الثقافي والتا□يخي، على أساس احترام□بادئ وأهداف السياسة الوطنية للعمران. ([14])

**ثالثا: دوافع إنشاء المدن الجديدة**

تعد سياسة إنشاء المدن الجديدة أو التجمعات السكانية الجديدة من أهم معالم التغيير والتجديد في أنماط العمران الحضري، كما أنّها ألية مثلى لمجابهة مشاكل وأثار التضخم الحضري من ازدياد الحاجة للسكن والعمل والخدمات ، ولقد ظهرت فكرة المدن الجديدة بدافع الوصول إلى التوزيع المتوازن للسكان تحقيقا لمتطلبات السكان من خدمات وتصحيح الاختلالات في البنية الأساسية داخل المدن،وبالتالي التحكم في التوسع اللاعقلاني وغير الرشيد للمدن وتنظيم المجال الحضري بغية إقامة توازن إقليمي وتشجيع استغلال الموارد المتاحة في المناطق غير المستغلة لتشجيع استقرار السكان بها واندماجهم ضمنها[15].

**01: الدوافع الاجتماعية:**

تتمثل الدوافع الاجتماعية في مشاكل النمو الديمغرافي من حيث التوزيع والكثافة ومشاكل أخرى مرتبطة بتحسين معيشة السكان، أي أن اللجوء لسياسة المدن الجديدة يكون بدافع ضبط وتصحيح النمو الزائد

لمدينة قائمة، وذلك للتخفيف من تفاقم عدم التوازن فيها بين متطلبات الحياة اليومية للسكان، وقدرة هيكل المدينة على إشباعها، فارتفاع عدد السكان وتدفق تيارات الهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة، أدى إلى ارتفاع نسبة نمو المدن، أي مايعرف بالتركز الحضري، لاسيما في المدن الكبرى ، وهذا أدى إلى توسع عمراني ضخم وغير منتظم، كما أن إستمرار إرتفاع عدد السكان بالمدن زاد في الطلب على السكن، ونتيجة لذلك نشأت أوضاع جديدة في المدن الأخذة في النمو بسرعة بسبب قيام الأحياء الفوضوية ، زحف العمران على المساحات الخضراء وتدني مستوى الخدمات، فكانت المدن الجديدة هي السياسة الت إنتهجتها الدول لتنظيم المجال أو التنظيم العمراني، وإعادة التوازن العادل للسكان في الأقاليم أي خلق توازن جهوي وتخفيض التركز الحضري[16].

**02: الدوافع الطبيعية:**

تواجه المدن اليوم أكثر من أي وقت مضى، تحديات فيما يخص نوعية البيئة الحضرية " مياه، نفايات ، ضجيج، مساحات خضراء"إذ تزدحم المدن الكبرى بشتى أنواع وسائل النقل، كما أدى تموقع القاعدة الصناعية به إلى تدهور البيئة، كما تتأثر ببعض الظواهر الطبيعية التي تسبب مشكلات غير متوقعة، والتي تتمثل في الزلازل، البراكين، الفيضانات على غرار زلزال بومرداس، وفيضانات غرداية ، والتي أظهرت هشاشة النسيج الحضري داخل المدن، فالدوافع البيئية يمكن أن تكون أحد الدوافع الكامنة وراء ظهور المدن الجديدة[17] لذا أوجب المشرع ضرورة مراعاة البعد البيئي، ضمن أدوات التهيئة والتعمير التي تسعى إلى عقلنة المجال الحضري ومراقبة التوسع العمراني، لأن واقع المدينة أفرز عدم المساواة حتى بين أحيائها، لذا أصبح الجانب الجمالي للمدينة أحد الأهداف التي يرمي إليها كل من المشرع والسلطة التنظيمية، حيث يقوم على فكرة إنجاز البنايات وإتمامها بمواصفات مطابقة للقواعد القانونية والفنية والهندسية المعمول بها، ولقرارات الترخيص بالبناء ، وهذا ما أكده النص القانوني للمادة 12 من قانون 15/08 المؤرخ في 20 يوليو 2008 المحدد لقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها:

" **يعتبر المظهر الجمالي للإطار المبني من الصالح العام، ولهذا الغرض يستلزم المحافظة عليه وترقيته** "

كما عرّفت المادة 02 منه المظهر الجمالي بأنّه:

"**انسجام الأشكال ونوعية واجهات البناية بما فيها تلك المتعلقة بالمساحات الخارجية** "[18]،

حيث تساهم القواعد المتعلقة بمطابقة البنايات في حماية البيئة، فهي التي تضفي الجانب الجمالي على الإطار المبني، وتخلق تجانس في النسيج العمراني تحقيقا للمنفعة العامة وتجنبا للبناء الفوضوي أو كما يسمى بالتلوث البصري.

كما أعطى المشرع لحركة البناء والتعمير اهتماما جديدا، يتمثل في ضرورة الانتهاء من ظاهرة الورشات المفتوحة والمتمثلة في مجموع البنايات التي شرع فيها لسنوات عديدة، دون إتمامها في الآجال القانونية وبقائها في صورة هياكل غير منتهية من ترسانة حديدية وحفر منتشرة، في شكل مبعثر تشوه

المنظر الجمالي للحي ، كما تشكل أيضا خطر حقيقي على السكان المجاورين وهذا ما استدعى صدور قانون 15/08 المتعلق بمطابقة البنايات لمعالجة مثل هذه الأوضاع.[19] خاصة وأنه نتج عن غياب سياسة عمرانية واعية عدة مشاكل مست بالمحيط والبيئة، وكذا النسيج العمراني مما أدى لفقد الجزائر مساحات كبيرة من المحيط الطبيعي بسبب التعدي على الأراضي الفلاحية والغابية، وكذا المساحات الطبيعية من خلال انتشار البناءات اللاواعية إضافة للتطور العمراني الذي سبب زيادة الكم دون النوع، وبالتالي انتشار البناء الفوضوي وغير الصحي[20] لأن الاستخدام العشوائي للأرض يجعل المدن وكذلك الضواحي ، التي تفتقر في كثير من الأحيان إلى الأشجار والحدائق وشبكات الصرف الصحي، أقل قدرة على تلبية احتياجات البشر والتي عادة ما يسكنها مجموعات كبيرة من ذوي الدخل المنخفض حيث لا يقدرون على تكاليف المعيشة، في الأحياء النظيفة أو الراقية .

**03: الدوافع الاقتصادية :**

تتمثل الدوافع الاقتصادية في محاولة تطوير وتنمية اقتصادية للمناطق الحضرية، كما أن إقامة المدن الجديدة في بعض الأقاليم المختلفة لها دور حضري وإقتصادي في تنميتها وإزدهارها، فلقد كان ظهور بعض المدن الجديدة له علاقة بالجانب الإقتصادي، بحيث يتم إنجاز مناطق صناعية يرافقها إنشاء مدينة جديدة فتنويع النشاطات الإقتصادية والوظائف يؤدي إلى خلق مناصب شغل وهذا يرافقه جذب السكان وإقبالهم على هذه المناطق، فإذا كانت المنطقة تزخر بالثروات الباطنية، كالحديد وغيره، يتم إنشاء مدينة ذات طابع صناعي لغرض جلب السكان وتوفير اليد العاملة في هذا المجال مثل المدينة الجديدة حاسي مسعود[21]

**04: الدوافع الديمغرافية:**

إنارتفاع نسبة نمو المدينة نتيجة النمو الديمغرافي الشديد، والذي تعود أسبابه إلى تحسن الحياة الإجتماعية بالإضافة إلى تدفق تيارات الهجرة المستمرة، من الريف إلى المدينة ، هذه الحالة التي تشهدها مختلف مدن العالم والتي تتسبب في ظهور أحياء فوضوية وإنتشار بيوت قصديرية تفتقر لأدنى شروط الحياة الضرورية، كانت المدن الجديدة هي الوسيلة التي لجأ إليها المخططون في محاولة منهم إلى إيجاد حل لهذا النمو الديمغرافي الهائل، الذي يشكل خطرا على المدن الكبرى[22]

**المحور الثاني: مقومات الجذب والمعوقات**

**أولا: مقومات الجذب :**

**01:الخدمات التعليمية:**

يقصد بالخدمة التعليمية تلك الخدمة التي تستهدف توفير المباني المدرسية لمختلف المستويات والمراحل التعليمية طبقا لمتطلبات السلم التعليمي، وما يتناسب مع حجم وعدد السكان، والفئة العمرية المطلوبة استيعابها كل رحلة، فإتباع خطة استراتيجية في بناء وصيانة المدارس يضمن الجودة، ن خلال تصميم بناء المدارس وفقا لمعايير ملائمة للمتغيرات الجديدة، وضرورة التأكيد أن تكون واقع

المدا س ط اقة للاحتياجات و غبات المهتمين العملية التعليمية، من فيهم الاولياء، التلا يذ، أعضاء المجتمع المدني، والعا لون المد سة، لذا يجب راعاة تحقيق المعايير التخطيطية والتصميمية والمعدلات المرتبطة مسافات السير ين السكن وهذه الخد ة التعليمية ، أخذا عين الاعتبا أن أي د سة ذات ستوى تعليمي عين تجذب إليها الطلاب ن د اس المرحلة التعليمية التي تسبقها[23]، كما تصنف هذه الخد ات التعليمية إلى دو للحضانة التي تشكل الحجر الاساسي في المنظو ة الترو ية لبقية المراحل التعليمية لذا فإن المدينة تتطلب تواجد ثل هذه الخد ات إضافة إلى وضات الأطفال التي تعد الحلقة الثانية عد دو الحضانة فهي الأخرى جزء لا يتجزأ ن خطة التنمية البشرية[24]، والتي تتطلب الاهتمام النواحي الجمالية رسم ونحت الاشكال والرسوم المحببة لدى الأطفال.

تشكل الخد ات التعليمية إحدى أهم فعاليات المدينة الأساسية، فبدونها لا يمكن للمدينة أن تكون يئة حضرية لائمة لتجمع السكان أحجا هم المتباينة، إذ نجد أنّ المراكز ذات التشكيلة الخد ية الاكثر اكتمالا هي المدن الاكثر جذ ا للمنشآت والسكان هي الاكثر ا حا في جال الهجرة ين التجمعات السكانية ، والعكس صحيح النسبة للتجمعات التي تتوافر فيها عض الخد ات التعليمية الرديئة[25]، فمراعاة بادئ أساسية في التخطيط لمواقع الخد ات التعليمية يعد عا لا هما للجذب فعلى سبيل المثال يراعي أن تكون المسافة المقطوعة للوصول إلى المد سة قصيرة لتلميذ المرحلة الا تدائية ثم تتد ج في طول المسافة لتلميذ الإكمالية وأطول سافة للتلميذ في المرحلة الثانوية وهكذا .

**02: خدمات المواصلات:**

إنّ استراتيجية التخطيط لإنشاء المجموعة السكنية جميع أنواعها، تتوقف على جموعة ن المقاييس والتي تتمثل في كيفية واجهة حركة المشاة عن طريق ناء الشوا ع والطرق وكذا توفير ختلف وسائل النقل وهذه المقاييس لا د ن احترا ها فبالنسبة للطرق والشوا ع فيمكن اعتبا ها أطر المدينة على العموم والحي على الخصوص، فالطريق ليست جرد وسيلة لتنقل الأفراد والسلع وغيرها، ولكنها وسيلة للإضاءة والتهوية ، فمن خلال المرسوم التنفيذ ي قم 176/91 المحدد للقواعد العا ة للتهيئة والتعمير، يتضح لنا أنه لا د أن تزوّد أي جموعة سكنية طرق ثانوية لها أدنى حد ن الاتصال ع الطرق، ذات حركة المرو الكثيفة ، ولا يمكن أن تقل المسافة ين وصلين عن 500 تر، ويمكن فض خصة ناء عما ة أو جموعة عما ات لا تصل إليها الطرق العمو ية حسب الشروط التي تستجيب لوظيفتها.[26]

إنّ النقل هو كيفية توفير الانتقال تلبية لاحتياجات الأفراد والمجتمع، ولتخطيط وتصميم نظام النقل لا د ن تطوير خطة النقل لتعكس احتياجات الانتقال المحددة لمنطقة التخطيط وجميع أشكال النقل المتاحة ما يشمل المشي والد اجة وأنظمة وسائل المواصلات العا ة، فوسائل النقل العام تتطلب أنماط حضرية تعزز التنقل الفعال والمنصف للجميع، حيث يمكن لوسائل النقل العام المأ ونة والميسو ة التكلفة والمستدا ة أن تساهم في جذب السكان وتحقيق العدالة الاجتماعية، فالناس يفضلون العيش في دينة توفر الحياة الحضرية الجيدة ن حيث جودة البنية التحتية ووسائل نقل عام جيدة و لائمة لإعطاء أوقات سفر قبولة ن المنزل إلى العمل لذا يعد النقل الحضري المستدام ن أهم عناصر شمولية التخطيط و تطلبات المدن الجديدة المستدا ة[27] ، وهذا لن يتحقق إلا وضع خطط حركة المرو الذي يحتل كانة ها ة في إعداد خطط النقل ن حيث تباين الاحتياجات المستقبلية للنقل ن هياكل قاعدية ثا تة و تحركة والذي ن أهدافه تحسين شروط الحركة استعمال سرعات جيدة والتقليل ن حوادث المرو داخل الوسط الحضري، وتحديد ختلف الأ اكن ووضعيات الوقوف والتوقف، لتكا ل حركة النقل والمواصلات داخل المدينة.[28]

**03: الخدمات الصحية :**

إن تخطيط الخد ات الصحية يتضمن إعطاء سكان المدينة أحسن الخد ات اللاز ة، و د المدينة خد ات إنشاء المستشفيات والمرافق الصحية وألوان الرعاية المتعلقة الصحة العا ة، فالفرد في أشد الحاجة إلى صياغة العمل الطبي في الصو ة الأقد على تفهم البيئة الاجتماعية والعناية أكبر مشكلاتها كالأ راض المتوطنة والمعدية والأ راض الناتجة عن البيئة الملوثة، لذا فإن المخطط العمراني لا يمكن أن

يستغني عن مختلف المرافق الصحية المهمة كالمستشفيات والمراكز الصحية والمستوصفات والعيادات وتكوين الاطباء وتوفير الدواء، حيث تقصد الاسرة مسكنا يحقق لها الوقاية الصحية ، لأن الفرد كثيرا ما يعاني من إرهاق الوصول إلى أماكن الخدمات الصحية بسبب عدم مراعاة الكثافة السكانية والتوزيع الجغرافي في تقديم الخدمات الصحية، فقد تكون هناك مدينة ليونية، ولا يوجد بها إلا عدد قليل من الصيدليات، أو تفتقر لبيع وتصليح النظارات الطبية أو بيع المعدات الطبية اللازمة للمعاقين، لذا يجب مراعاة الجانب الصحي عند وضع الخطط العمرانية لمجال حضري حيث على المخططين الحضريين أن تكون نظرتهم مستندة إلى البيئة الصحية وإلى البرامج الصحية المدروسة وطرق تسخيرها لخدمة السكان[29]،فقد أصبح تقديم خدمات صحية ذات جودة عالية مطلبا مشتركا، يخدم أهداف ومصالح جميع الأطراف المتعاملة مع المؤسسات الصحية، لأن وجود الخدمات الصحية في واضع ونقاط ثابتة ينتج عنه بعض الجو والظلم وعدم الإنصاف للسكان في واقع أخرى، فالمستوى الصحي يتحسن للسكان عن طريق : - إعادة التوزيع الجغرافي لمواقع هذه الخدمات، حيث تكون أقرب ما يكون إلى واقع الكثافة السكانية.

- إقامة وفتح مراكز خدمية صحية جديدة في واقع جديدة مختارة، حيث تلبي حاجيات السكان. [30]

يمكن أن تعمل الخدمات الصحية مثل المستشفيات والمراكز الطبية على تجديد إحياء المدينة المختلفة، حيث أن هذه المرافق تشكل نواة للتنمية في هذا الحيز من خلال رفع الكفاءة ومستوى المعيشة، وذلك من خلال إيصال شبكات البنية التحتية لهذه الاحياء بالإضافة إلى فتح فرص عمل من خلال الأعمال المساندة لمراكز هذه الخدمة من مدارس طبية ورعاية الطفل وعيادات ومختبرات ودور حضانة وصيدليات، ما يفتح فرص عمل جديدة ويساعد على تنمية هذه المنطقة. [31]

**04: الخدمات الترفيهية:**

**إن** الأماكن الترفيهية داخل المدن لها فوائد عديدة فهي تؤثر على التخطيط العام على مستوى المدينة ككل، لكي تجعل المناطق السكنية مقبولة وصالحة للعيش، وتستخدم كمكان للترفيه عن النفس من عناء الحياة والعمل، خاصة المساحات الخضراء، وتساهم الأماكن الترفيهية في حالة الانحراف في المجتمع إذ أكد العديد من علماء الاجتماع والسيكولوجيين على أهمية الترفيه في التقليل من معدل الجريمة، فالأنشطة الترفيهية تساهم في الحفاظ على التوازن النفس للإنسان، كما لها فوائد جمالية حيث تتأكد هذه الفائدة، من خلال التناقض الواضح بين المدن الجامدة وجمال المناطق الخضراء وعلى سبيل المثال ما يوفره اللون الأخضر من راحة للأعصاب في ظروف الحياة المادية والإرهاق الفكري والعصبي في صراع الحياة[32]، وتكمن أهمية الخدمات الترفيهية فيما يلي:

- قضاء وقت الفراغ خلال توفير أنشطة ترفيهية تناسب كل الأعمار.
- تمثل المكان الأمثل الذي يقضي فيه الطفل وقت فراغه بعيدا عن جدران المنزل وأصفة الشوارع.
- تساعد الفعاليات الترفيهية على تنمية قدرات الشباب والأطفال والكبار، من خلال ممارسة بعض الهوايات المهمة سواء كانت رياضية أو مطالعة أو أنترنت.

-تمثل المناطق الترفيهية مكان لتعرف أبناء المدينة سواء على مستوى أفراد أو عوائل، ما يخلق تجانس اجتماعي بين سكان المدينة.

-إن توفير الخدمات الترفيهية في المدن من الجوانب المهمة، والتي لا يمكن الاستغناء عنها لما لها من مردودات إيجابية على سكان المدينة وما جاورها، نفسية، واقتصادية وبيئية وتربوية، والتي تنعكس أثارها على طبيعة حياة المجتمع وتطويره.[33]

لقد تأكدت أهمية التخطيط العمراني للأماكن الترفيهية كمنشآت عامة، وأصبحت الأماكن الترفيهية والمسطحات الخضراء والمفتوحة أحد عناصر تخطيط المدينة الحديثة جنبا إلى جنب مع الخدمات العمرانية الأخرى، فعند إنشاء ساحات اللعب مثلا لابد الأخذ بعين الاعتبار الناحية الأمنية، وذلك باختيار الموقع الذي يكون سهل الوصول إليه، وكذا بعيدا عن الحركة الميكانيكية لتجنب حوادث المرور، كما يفضل أن تكون داخل الأحياء السكنية ليمكن استخدامه من قبل أكثر عدد ممكن من الأطفال.[34]

**05:. الخدمات الأمنية:**

يعد الانحراف والجريمة أكثر العوامل المهددة للحياة الحضرية وأمن ساكني المدن، فهاجس توفير الأمن السلامة للسكان في الأحياء السكنية المعاصرة أصبح مطلبا أساسا لاستقرار الحياة والنمو الاجتماعي للسكان، خاصة مع ارتفاع نسبة الجريمة الحضرية في المدن نسبة كبيرة، نتيجة لازدياد ظاهرة التحضر السريع، فكلما كانت المحددات التخطيطية والتصميمية على نحو مدروس، كلما ساهم ذلك في تحقيق الأمن داخل المدينة، ويتطلب ذلك تطبيق المعالجات التخطيطية التالية:

- الاعتماد على كثرة المسارات المغلقة النهايات واجتماعية نشطة، لا تشجع الغرباء على دخولها الحدمن المسارات والطرق المؤدية إلى المنطقة السكنية، حيث تكون المداخل والمخارج واضحة.

- الإضاءة ة القوية، والحدمن سرعة السيارات داخل المنطقة السكنية، استخدام حواجز السرعة وتجنب الطرق المستقيمة ذات المسافات الطويلة التي تشجع على إعاقة الهروب السريع، لأن توزيع الخدمات على نحو غير مدروس في المحال السكنية قد يغري ويهيئ الفرصة للغرباء لاختراقها واقتحامها[35]، إذ مع نقص الخدمات الأمنية تظهر تظهر العديدمن ظاهر الانحراف السلوكي والجريمة، لذا فإن سلامة القاطنين هذه المدن تستوجب وجود مراكز أمنية لخلق الاستقرار والطمأنينة بين سكانها، لتفادي الانفلات الأمني ، والحيلولة دون وقوع الجرائم مختلف أنواعها.

### 06: الخدمات التجارية والتسويقية:

تتمثل الخدمات التجارية في الأعمال التي لها علاقة ما تقدمه مراكز المدن من خدمات تجارية، مثل محلات الألبسة الجاهزة والأقمشة والأجهزة الكهرائية والمكاتب الإدارية، حيث يحدد لها واقع يفضل أن تكون على الجوانب المحايدة للشوارع الرئيسية المحيطة بالمناطق، أما الخدمات التسويقية تكون على شكل مجمع يقوم على توفير كل الحاجيات الضرورية من سلع وضائع استهلاكية، والتي تشكل الاحتياجات اليومية في حياة الناس، ويفضل أن تكون قريبة من وقع السكن، حتى تستطيع المرأة أو الصبي اقتنائها سهولة.[36]

### 07: خدمات الشبكات التقنية:

لا يعد الدور الوظيفي لشبكة الطرق في المدن الجديدة دورا أساسيا في تعزيز كفاءة أداء المدينة لأنشطتها المختلفة فحسب، بل أنه يعد الأهم نسبيا في هذا الأداء ، أخذا في الاعتبار ثلاثة عناصر هامة هي احتواء هذه الطرق للحركة المرورية المتنقلة والواصلة بين مناطق الاستعمالات والأنشطة المختلفة، وكذا اشتمال هذه الطرق على الشبكات الفنية للبنية التحتية للمدينة ،"ماء ، صرف، كهرباء" [37]، فشبكات المياه تعدمن أهم المتطلبات في الوسط الحضري، لذا وجب انتهاج تسيير عقلاني لها وتزويد السكانها، وهذا يتطلب إنشاء قنوات خاصة بها، وكذا ضرورة تواجد قنوات الصرف الصحي والتي تعمل لتصريف مياه الأمطار والمياه المستعملة والمياه القذرة وتقام المصبات النهائية وفقا لدراسات لتفادي الأخطار التي قد تنتج عن ذلك ، دون أن ننسى شبكة الكهرباء والغاز" الطاقة"، فتوفير الطاقة في المدينة أمر ضروري، لذا تعمد السلطات إلى مد أنابيب الغاز وشبكات الكهرباء، سواءا كانت أسلاكا كهرائية

### ثانيا : مشكلات المدن الجديدة

### 01: مشكلة التكيف الاجتماعي والثقافي في المدن:

تثير شكلة التكيف أو التوافق مع ظروف البيئة الجديدة، العديدمن التساؤلات فالأسرة عندما تغادر المجتمع الأصلي إلى مدينة جديدة فإن ذلك يتطلب منها إقامة علاقات إجتماعية ومجتمعية جديدة، تختلف عما كان سائدا من علاقات في مجتمعها الأصلي، قد لا تفي حاجات ومتطلبات السكان فيها وهذا يؤدي إلى الكثيرمن المشكلات التي تنتج عن القصور في بعض الخدمات، وكذا التميز والتنوع الثقافي لهؤلاء السكان، نظرا لكونهم يأتون من مناطق ومجتمعات وبهن تمايزة، هذا ماجعل عقليات مختلفة تتفق على بعض الأمور وتختلف على الكثيرمنها وهوما ينتج عنه العديدمن الصراعات تؤدي إلى العنف، ما يجعل تحقيق التوازن بين هذه المجموعات وصفات توازنها مع ظروف المجتمع الجديد مطلبا أساسيا لنجاح سيرة التنمية([38])

### 02: إنتشار الطبقية بين السكان.

شكل التنوع في أنماط السكن طبقات تباينة ن السكان تسعة الهوةفيما ينهم، إذ تضم المدينة أصحاب السكن الفردي، أصحاب العما ات ذات الطا ع الترقوي، أصحاب العما ات ذات الطا ع التساهمي، فالتمايز الطبقي قد يخلق نوعا ن عد الرضا ين السكان الذين تجمعهم المدينة الواحدة، ويؤدي لحدوث انزلاقات.

**03: عدم التجاوب مع نمط العمارة:**

كما أشرنا سا قا أن النمط الغالب على سكن المدينة الجديدة، هو العما ة كما أن جل العما ات ذات طا ع إجتماعي أقا تها الدولة لمحا ة السكن القصديري الخصوص، و ا يلفت النظر أن الكثير ن السكان المرحلون ن الأحياء القصديرية لاز وا عادات ليس ن شأنها أن تنتقل لهذه المدينة الجديدة، كما تشير ختلف الإحصاءات الصاد ة عن ؤسسات الدولة، أن نسبة عتبرة ن الأسر المرحلة ترفض دفع إيجا السكن، وتعترض على ختلف الفواتير حجة أن الدولة هي ن يجب أن تتكفل ذلك فهم يشكلون الطبقة الهشة في المجتمع، هذا ا شكل صراع ينهم و ين ؤسسات الدولة[39].

**04: تقليص وتأكل الأراضي الزراعية:**

إذا كان حجم المراكز الحضرية، يعرف توسعا مستمرا بفعل التوسع العمراني والتخطيط الحضري فإن ذلك يتم في غالب الأحيان على حساب الأراضي الفلاحية المحيطة بالمدن، وقد أضحت المناطق الملاصقة للمدارات الحضرية تشكل باستمرار متنفسا للفئات الاجتماعية ضعيفة الدخل، لأن هذه الأخيرة لا تستطيع تحقيق رغباتها في مجال السكن وفق شروط ومتطلبات السوق العقارية التي لا تتماشى مع القدرة الشرائية لغالبية الفئات الاجتماعية بسبب ارتفاع القيمة العقارية، وتؤدي هذه الوضعية في الواقع إلى خلق جملة من المفارقات تظهر أهم تجلياتها على حساب الأراضي الزراعية إذ تنشأ تجمعات سكنية في منأى عن مراقبة السلطات العمومية كما تؤدي إلى نشوء تعمير هامشي وإلى نشوء سوق عقارية غير رسمية من أهم سماتها المضاربة العقارية وسوء التجهيز، لانعدام التجهيزات الأساسية والبنيات التحتية[40]، ويعد التعمير العشوائي من أبرز الاختلالات للنسيج العمراني، بالنظر لسرعة وتيرة نموه واختلاف أشكاله المعمارية وأنماط استغلال الأراضي التي تستقطبه، وإنجازه يتم بتجاهل تام للقوانين الجاري بها العمل، وأمام عجز السلطات العمومية عن الاستجابة لكل الحاجيات السكنية بالرغم من المجهودات التي تقوم بها في الزمان والمكان عمدت الإدارة مرغمة تارة ومخيرة تارة أخرى، إلى التساهل مع انتشار البناء غير القانوني على حساب الأراضي الزراعية، والذي تتجلى أبرز تداعياته السلبية في تشويه النسيج العمراني وما قد يشكله من تهديد على النظام العام بمدلولاته الثلاث " الصحة العامة، السكينة العامة، والأمن العام[41]، وبقاء البناية في شكل ورشة مفتوحة ودائمة لسنوات طويلة، إذ نتج عن غياب سياسة عمرانية واعية عدة مشاكل مست بالمحيط والبيئة، وكذا النسيج العمراني مما أدى لفقد الجزائر مساحات كبيرة من المحيط الطبيعي بسبب التعدي على الأراضي الفلاحية والغابية، وكذا المساحات الطبيعية من خلال انتشار البناءات اللاواعية إضافة للتطور العمراني الذي سبب زيادة الكم دون النوع، وبالتالي انتشار البناء الفوضوي وغير الصحي[42] لأن الاستخدام العشوائي للأرض يجعل المدن وكذلك الضواحي ، التي تفتقر في كثير من الأحيان إلى الأشجار والحدائق وشبكات الصرف الصحي، أقل قدرة على تلبية احتياجات

البشر والتي عادة ما يسكنها مجموعات كبيرة من ذوي الدخل المنخفض حيث لا يقدرون على تكاليف المعيشة، في الأحياء النظيفة أو الراقية .

**05: مشكلة التلوث:**

تتفاقم مشكلة التلوث في المدن نتيجة لتزايد السكان وسرعة التحضر ونمو المدن الكبرى ، وارتفاع الكثافة السكانية تضاف إلى هذه العوامل مسألة التصنع وإنتشار المناطق الصناعية داخل المدن، وفي أماكن سكنية دون توفير وسائل الحماية لتفادي المخاطر الناجمة عن إنتشار الغازات والأدخنة والملوثات الصناعية التي تتسرب بين النفايات المستعملة داخل المدينة، كما أن زيادة السكان في المدن أدى إلى الضغط على خدمات شبكات الصرف الصحي ، وإنتشار المياه الملوثة داخل المجتمعات السكانية ما يشكل تهديد خطير للصحة العامة، ونوعية البيئة [43]والواقع أن ملايين السكان يعيشون في مساكن شديدة الازدحام وسيئة النوعية، وتفتقر للمياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي وأنظمة جمع القمامة ومعالجتها، ما يجعل صحة هؤلاء في خطر دائم[44]، **والمدن** التي ترافقت مع الثورة الصناعية افتقرت للاعتبارات الصحية والبيئية، وقواعد تخطيط المدن ما أدى إلى حركة إصلاح واسعة في مجال التخطيط وإنشاء المدن، بهدف تحقيق بيئة صحية ومجتمع عمراني نموذجي كما أن هناك علاقة ما بين المستوى الصحي للسكان والبعد عن مواقع الخدمات الصحية.

**خاتمة:**

نصلفي نهاية هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج، نجملها على النحو التالي:

**01-** تعد سياسة إنشاء المدن الجديدة أو التجمعات السكانية الجديدة من أهم معالم التغيير والتجديد في أنماط العمران الحضري، كما أنّها ألية تمثلى لمجابهة مشاكل وأثار التضخم الحضري من ازدياد الحاجة للسكن والعمل والخدمات .

**02-**تتعرض المدن الجديدة لعدة مشكلات حضرية وخاصة في مجال السلوكات المتبعة والتي تؤثر على السلامة العامة والصحة المجتمعية.

**03-**نتجعن غياب سياسة عمرانية واعية عدة مشاكل مست المحيط والنسيج العمراني، ما أدى لفقد الجزائر مساحات كبيرة من المحيط الطبيعي بسبب التعدي على الأراضي الفلاحية والغابية، من خلال انتشار البناءات اللاواعية إضافة للتطور العمراني، الذي يسبب زيادة الكم دون النوع.

**04-** ظهرت فكرة المدن الجديدة بدافع الوصول إلى التوزيع المتوازن للسكان تحقيقا لمتطلبات السكان من خدمات وتصحيح الاختلالات في البنية الأساسية داخل المدن،وبالتالي التحكم في التوسع اللاعقلاني وغير الرشيد للمدن وتنظيم المجال الحضري بغية إقامة توازن إقليمي وتشجيع استغلال الموارد المتاحة ف المناطق غر المستغلة لتشجيع استقرار السكان بها واندماجهم ضمنها

05-يقتضي المضي في خيار المدن الجديدة كإطار للتعامل الفعّال مع ظاهرة الزيادة السكانية، أن يتم إدراج الأهداف المتوخاة من إنجازها بالتوازي مع الحفاظ على البيئة، والاستثمار في الموارد، وكذا التطوير المستمر للمنظومة القانونية في هذا الإطار، وعلى هذا الأساس يمكن للجزائر وبإجادة جوانب التخطيط والتنفيذ في المجال العمراني، أن تحقق مستويات من التقدّم والرقي بأفرادها، على نحو يماثل ما وصلت إليه الدول الرائدة في تنفيذ هذا النوع من المدن، وأشكال التوسع العمراني.

**06**- من أهم دوافع إنشاء المدن الجديدة إيجاد بيئة حضرية صحية، توفر لسكانها مؤشرات الأمن الصحي سعيا لتحقيق التنمية المستدامة، ومحاولة السيطرة على مختلف المشاكل سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو طبيعية

**07**-يساهم الفشل في ضبط إنجاز وإدارة المدن ا لجديدة إلى العودة للمظاهر السلبية التي طالما عانت منها المدن القديمة، من غياب الهدوء والسكينة وزيادة درجة الازدحام،والتلوث إلى جانب العديد من المشاكل الأخرى كالمرافق والإسكان ومرد ذلك النمو السكاني المتسارع،إلى جانب مشكلات التكيف الاجتماعي والثقافي ومشكل كفاية الخدمات كعدم توفر الخدمات الصحية وخدمات النقل.

**ثانيا: الإقتراحات:**

**01**-ضرورة توجه المشرع الجزائري نحو إثراء الإطار القانوني لإنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، بإصدار قوانين فعالة تضمن التطبيق الفعلي للمشروع.

02- ضرورة التحكم في النمو السكاني ووضع حد للهجرة العشوائية، من المناطق الداخلية نح المدن الساحلية.

03- معالجة أزمة السكن ومحاربة كل أشكال البناء الفوضوي، وتطبيق القوانين الخاصة بالبناء والتعمير بصرامة مع تعزيز سلطة الردع وأجهزة الرقابة المختلفة للتحكم في حركة التعمير

04- وضع هيئات مسؤولة عن مراقبة الميزانية التي تمول بها مشاريع المدن الجديدة، وإعداد تقارير تطبيقية الأسباب التي أدت إلى توقف إكمال المشاريع في تلك المدن.

05- ضرورة اختيار أماكن إقامة المشروعات والصناعة، بما يتفق مع التخطيطات المقررة لها لمواجهة الاختلالات الموجودة في المدينة الواحدة والتي تشكل تهديدا مباشرا عن الانسجام والتماسك الاجتماعي، فنحن اليوم مطالبون بتبني نظرة جديدة للمدينة للقضاء على هذا الخلل.

**الهوامش**

(1)-مصطفى عوفي، سناء واحي، **"المدن الجديدة حلم الأمس وأزمة المستقبل"**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد11، العدد1، 2019، ص 71.

(2)- محمد حمود عبد الله يوسف، **"أثر الامتداد الصناعي في المدن الجديدة على توطن السكان دراسة تطبيقية على مدينتي العاشر من رمضان والسادات"**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص39.

(3)-عايدة مصطفاوي، **المدن الجديدة ألية جديدة لتنظيم التوسع الحضري وتوجيهه**، مجلة الدراسات القانونية ، العدد 02، المجلد03، 07.

(4)-صباح لمزود، **دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة: دراسة ميدانية في المدينة الجديدة** ، علية نجلي ، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، ص : 40.

(5) حميدة شباب ، **"الإطار التشريعي للمدن الجديدة بالجزائر" مدينة سيدي عبد الله نموذجا"**، مجلة التعمير والبناء، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد4، العدد1، 2020، ص 143.

(6)القانون رقم 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، جريدة رسمية عدد 77 المؤرخة في 14-05-2002.

(7)القانون رقم 08/02 المتضمن شروط إنشاء المدن الجديدة المؤرخ في 05 ماي 2008، جريدة رسمية عدد 34.

(8)- القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة المؤرخ في 20 فبراير 2006 جريدة رسمية عدد 15 الصادرة تأريخ 12 مارس 2006.

(9) مصطفى عوفي، سناء واحي ، المرجع السابق، ص 77.

([10]) -اضية ن با ك ، **"الإطار المفاهيمي للمدن الجديدة"**، جلة القانون العقاي، جاعة البليدة، الجزائر، ص ص 27-28.
([11])-عبد المالك عاشوي، **"المدن الجديدة بين التوزيع المكاني والتنمية المتوازنة في الجزائر"**، جلة الباحث الاجتماعي، جاعة عبد الحميد هري قسنطينة2، المجلد13، العدد1، 2017، ص 249.
([12])- كريمة كتاف ، "دوافع إنشاء المدن الجديدة ن خلال قانون 08/02"، سالة اجيستر كلية الحقوق، جاعة قسنطينة 02، 2012، 2013، ص 26.
([13])-اضية ن با ك ، المرجع السابق، ص 28.
([14])-جميلة دو ، **المدن الجديدة في التشريع الجزائري**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد 02، 2012، ص: 311.
([15])-وعافية عبد الرزاق، علقمة جمال، **"التشريع العمراني ودوره في إعادة التوازن الحضري الإقليمي: دراسة حالة ولاية بسكرة"**، جلة تشريعات التعمير والبناء، العدد السادس جوان 2018، تيارت ص: 188.
([16])-كتاف كريمة، **مفهومالمدن الجديدة من خلال قانون 02-08** ،ذكرة اجيستر في الإدارة العامة والقانون وتسير الإقليم، كلية الحقوق ، جاعة قسنطينة01، 2012، 2013، ص: 28.
([17])-وناس نادية ، **رؤية مستقبلية لجيل جديد من المدن الجديدة " إقتراح إنشاء مدينة مستدامة"**ذكرة استر في تسيير التقنيات الحضرية، جاعة أم البواقي، 2014، 2015، ص: 22.
([18])-قانون قم 15/18 المؤرخ في 20 يوليو 2008 المحدد لقواعد طاقة البنايات وإتمام إنجازها جريدة سمية عدد 44 لسنة 2008.
([19])-قوراي جدوب، **"دور التخطيط العمراني في حماية البيئة،"**جلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد الخامس ، 2015 ،ص: 86.
([20])-ديرم عايدة، **الرقابة الإدارية على أشغال التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري**، دار قانة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص: 13.
([21])-وحال سيد أحمد ، سياسة المدن الجديدة ين المتطلبات التخطيططية وواقعها ، دراسة حالة المدينة الجديدة علي نجلي قسنطينة، ذكرة استر ، كلية الحقوق ، جاعة محمد وضياف المسيلة ، 2019، 2020، ص: 20.
([22])-وزيدة صورية ، لطرش وردة، **المدن الجديدة بين التصور والتجسيد، حالة المدينة الجديدة حملة 01، 02** ،اتنة استر تقنيات حضرية، كلية الحقوق جاعة أم البواقي، 2014، 2015، ص: 28.
([23])- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، **دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية**، المجلد الأول، الخدمات التعليمية، 2014، ص: 16و40.
([24])- سعيدة حانية، **وضعية الخدمات الصحية في الاحياء السكنية**، ذكرة اجيستر في علم الإجتماع الحضري، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية، جاعة قسنطينة، 2007، 2008، ص: 50.
([25])-عبد السلام غزيم، **مشكلات تسيير الخدمات الحضرية في مدينة باتنة دراسة ميدانية في الأحياء الجديدة**، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنظيم وإدارة المجتمع الحضري، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جاعة اتنة 01، 2020، 2021، ص: 38.
([26])- نوال نوا، **أهمية المرافق والخدمات في الوسط الحضري**، جلة العلوم الإنسانية ، العدد 48، ديسمبر 2017، ص: 259.
([27])-أنجيمحمد البرلجي، علي حمود الصرفي، **أسس النقل الحضري المستدام للمدينة العربية الجديدة**، جلة العمران، أفريل 2017، ص: 05، 06.
([28])- عبد السلام غزيم ، المرجع السابق، ص: 82.
([29])- سعيدة حانية، المرجع السابق، ص:41.
([30])- المواني صدقي، **التخطيط الإقليمي وأثره على الأداء الكلي للمرافق والخدمات العامة، دراسة تحليلية للمرافق الصحيةفي محافظة الطفيلة**، ؤتة للبحوث والدراسات ، عمان، 1994، ص: 32.
([31])-سعيدة حانية ، **وضعية الصحة والخدمات الصحية في الجزائر**، الباحث الاجتماعي ، العدد 11، ا س 2015، ص: 222.
([32])- محمد حمود عبد العزيز، **الأماكن الترفيهية ودورها في التنمية العمرانية للمجتمعات الجديدة دراسة حالة مدينة 06أكتوبر**، ذكرة اجيستر، كلية الفنون الجميلة، جاعة حلوان، ص : 21.
([33])- عبد السلام غزيم ، المرجع السابق، ص: 118.
([34])- لحسن فلوسة ، عبد القادر حاجي ، سهام عتوق ، أهمية المرافق العمومية الترفيهية داخل المجال العمراني في تلبية حاجات الطفل النفسية والاجتماعية، استعراض حالة 206 سكن مدينة المسيلة، جلة العمارة وبيئة الطفل، المجلد 06 ، العدد 02 ، 2021، ص: 17.
([35])- هدى عبد الصاحب العلوان، يس حمود خلف الدليمي، **محددات البيئة الأمنة للمجمعات السكنية عالية الكثافةلمراكز المدن**، جلة الهندسة، العدد 03، المجلد 17، 2011، ص: 67.
([36])- عبد الله وصنورة، جمال حواوسة، المرجع السابق، ص: 38.

(37)- حمود أمين علي سليمان، وليد سمير عبد الغفار، المرجع السابق، ص:14.
(38)- مصطفى عوفي، والحي سناء، **المدن الجديدة الجديدة حلم الأمس وأزمة المستقبل**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2019، ص: 10
(39)- شري عبد الرؤوف، **العنف في المدينة الجديدة وتداعياته على إستقرار الأ سرة، المدينة علي منجلي، قسنطينة أنموذجا**، مجلة الدراسات ، العدد 07 ، جوان 2015، ص: 207، 208.
(40)-الهادي قداد، **السياسة العقارية في ميدان التعمير والسكن**، طبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000، ص: 50.
(41)-مصطفى جروني، **الرقابة على التجزئات العقارية والأبنية بالمغرب**، طبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ، 2011، ص: 183.
(42)-ديرم عايدة، **الرقابة الإدارية على أشغال التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري**، دار قانة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص: 13.
(43)-جمعة علي داي، **مشاكل المدن العربية وسبل معالجتها**، مجلة كلية التربية، العدد 41، 2020، ص: 367.
(44)-فراس عباس البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية ، الأردن عمان، دار عيداء للنشر والتوزيع، 2010، ص: 119